دور الإتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية "الدمقرطة".

آسيا لعمراني *

جامعة تيزي وزو

تمهيد:

لقد أصبح مفهوم الأمن بعد أحداث سبتمبر 2001 مرتبطا بالمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، وأضحى يحتل مكانة رئيسية في أولويات سياسات الدول الداخلية والخارجية وحتى اهتمام المنظمات الإقليمية، ولقد اعتبر الإرهاب الدولي من أكثر التهديدات الأمنية خطورة، كما أثبتت التفجيرات في مدريد (2004) و في لندن (2005) أن أوربا هي أيضا هدفا لأشكال جديدة من الإرهاب الدولي. لهذا بات تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين شرطان أساسيان لاستمرار قوة تكامل الاتحاد الأوربي، ومن أجل هذا أدرك الاتحاد ضرورة تحقيق أمنه الإقليمي حتى يتمكن من المساهمة في الشؤون الأمنية الدولية ومعالجة قضايا أمنية تهدد المجتمع الدولي ككل.

وعليه تركز الاهتمام الأوربي حول كيفية رسم إستراتيجية شاملة تمكنه من لعب دور أساسي في معالجة أخطر القضايا الأمنية التي يشهدها القرن الحالي من خلال التركيز على مواجهة التهديد الإرهابي، مستخدما كل إمكانياته المتوفرة للقيام بذلك سواء الاقتصادية أو السياسية أو الدبلوماسية، وبالتالي الاحتفاظ بمكانة مميزة على الساحة الدولية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية. فما هي إستراتيجية الإتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟ وإلى أي مدى يمكن لآلية الدمقرطة التي يعتمدها الإتحاد الأوربي أن تنجح في القضاء على الإرهاب الدولي؟ أو على الأقل تحقيق الأجندة الأوربية؟

أولا: تعريف الإرهاب من وجهة النظر الأوربية وآليات مواجهته:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكثر التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا، ورغم أن هذا التهديد قديم واعتبر لوقت طويل قضية داخلية كونه يهدد الأمن الوطني، إلا أن هجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى انتقال مفهوم الإرهاب من حيزه المحلي إلى طابعه العالمي، لذلك لم يعد هناك حد فاصل بين الأمن الداخلي والأمن الدولي، بل أضحى الإرهاب العابر للحدود يهدد الأمن العالمي في مجمله . كما أن هذا التهديد أخذ بعدا جديدا مع خطورة حصوله على أسلحة الدمار الشامل، حيث تم التركيز في السياسات الدولية على التهديد الناشئ عن الإرهاب، والذي اتخذ أشكالا مختلفة. فبعد أن برز الإرهاب داخل الدول انتشر بعد 11 سبتمبر

* أستاذة مساعدة بقسم العلوم السياسية جامعة تيزي وزو

هذا التهديد على المستوى الدولي، فأصبح الإرهاب العابر للدول، بكل أشكاله: الميكروبي والالكتروني إضافة إلى النووي والبيولوجي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإرهاب لا يزال يشكل نقطة خلاف سواء من الناحية القانونية أو السياسية خاصة مع تخطيه للحدود الجغرافية، ومع هذا لم يتم التوصل إلى تعريف واحد ومحدد له، فالإرهاب يتمتع بخاصية الغموض حيث يصعب رصد الجماعات الإرهابية التي ليس لها مركز أو قاعدة عمليات أو مناطق تمركز واضحة، وإنما تملك قدرة فائقة على المرونة والحركة. كما أن العمليات الإرهابية تتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف، وتتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات حيث تضم أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة لكن تجمعها إيديولوجية دينية أو سياسية معينة. كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها، كما أنها قادرة على استخدام منظومات تسلحية أكثر تطورا وتعقيدا[2].

لهذا بات مفهوم الإرهاب يشكل مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالتعريف القانوني الدقيق لهذه الظاهرة، والتفريق بينه وبين الجرائم الأخرى، خاصة مسألة تحديد السلوكيات التي يجب أن يشملها هذا التعريف بحيث يمكن متابعة مرتكبيه .

ويبدو أن صعوبة تحديد تعريف مشترك للإرهاب طرحت حتى على المستوى الأوربي. فقد أشار الاتحاد الأوربي في الماضي إلى الإرهاب دون تقديم تعريف قانوني له، لهذا أصدر قرار بشأن مكافحة الإرهاب في 13 جوان 2002 لسد هذه الفجوة، وتقديم تعريف شامل ومنسق للإرهاب مع التفريق بينه وبين الجرائم العادية. فالمادة الأولى من القرار تحدد الجرائم الإرهابية "جرائم بموجب القانون الوطني والتي نظرا لطبيعتها وسياقها، تلحق ضررا بالغا بدولة أو منظمة دولية، حيث ارتكبت بهدف : (1) تخويف خطير للسكان، أو (2) ضغط مفرط على حكومة أو منظمة دولية للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل، أو (3) زعزعة الاستقرار بشكل خطير أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية، الدستورية، الاقتصادية، أو الاجتماعية في أي بلد أو منظمة دولية"3.

وما يمكن قوله في هذا الإطار، أن التهديد الإرهابي بات موجها للدول الأعضاء وليس الاتحاد الأوربي، غير أن هذا التعريف لا يمكن تعميمه، لأنه لا يوجد فهم مشترك للعوامل المؤدية للإرهاب. فهناك اعتداءات ضد دول الاتحاد الأوربي منفردة، والتي ربما هي نتيجة لسياساتها الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي يصعب من خلاله إعطاء تعريف دقيق لهذا التهديد، وبالتالي عدم الاتفاق حول طرق التعامل معه، وترك المجال واسعا لتفسيرات مصلحية، أي توظيف هذا المفهوم وفق ما تراه القوى الكبرى مناسبا لمصالحها خاصة وأن هناك حالات مازال الخلاف مثار بشأنها، لاسيما حول شرعية الحركات التي تستعمل العنف المسلح في قضايا تقرير المصير.

فقد تم الربط بين الإرهاب والحركات الثورية ضد الاستعمار أو الحركات التحررية للشعوب في تقرير مصيرها، فأصبحت استخدامات مفهوم الإرهاب تتم في صور متناقضة في ظل غياب المعايير للتمييز بين الأنشطة المرتبطة بالظاهرة مثل حرب العصابات، مع صعوبة تمييز أعمال العنف القانونية ضد الحكومات بما يسمى المقاومة المشروعة من جانب جماعات تستهدف تقرير المصير[4]. والجدير بالملاحظة أن السياسة الأوربية لم تختلف عن السياسة الأمريكية خاصة في

اتهام حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي الفلسطيني" بالإرهابية ووضعها في القائمة السوداء[5].

وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الأوروأطلسية، فإن كل دول الإتحاد الأوربي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب من خلال مشاركتها في التحالف الدولي العسكري الذي استهدف تنظيم القاعدة في أفغانستان، مؤكدين على أن الحرب على الإرهاب ليست معركة الولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما هي معركة العالم الحر الديمقراطي ضد الإرهاب.

لكن سرعان ما تغيرت مواقف أغلب الدول الأوربية على رأسها فرنسا وألمانيا فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية للقضاء على الإرهاب الدولي، حيث دعتا إلى تكثيف الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية مع احترام قرارات الأمم المتحدة، وحجتهما في ذلك أنه إذا كانت التهديدات الجديدة عسكرية، فإنه لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية. وكان الباحث "ألفارو دو فاسكونسلوس" قد أشار إلى هذه النقطة مؤكدا على أن الأوربيين غير مقتنعين بأمرين: أولهما الآلية العسكرية الأوربية والتي هي في إطار التشكيل سيكون لها دور أكثر أهمية في المكافحة المباشرة ضد الإرهاب. وثانيهما أن مكافحة الإرهاب تشمل تفسيرين: التفسير الأول: هو الأساسي والذي يعني تعاون الشرطة ومصالح الإعلام والمعلومات، وهذه المكافحة مختلفة طبيعيا عن المواجهة العسكرية حيث تكون الوسيلة العسكرية ثانوية، ومع هذا يصعب إعطاء رؤية شاملة للموقف الأوربي خاصة وأن البريطانيين شاركوا في الحرب على العراق. التفسير الثاني: أن هناك جماعات إرهاب ذات أجندة وطنية داخلية، لا يمكن وضعها في نفس المرتبة مع تنظيم القاعدة الذي يحمل أجندة متخطية للحدود، ومع هذا يجب مواجهتها بطريقة ذكية [6].

وفي هذا الإطار يجب التمييز بين المواقف الأوربية لما يمكن تسميته "بالثالوث الأوربي" تجاه الحرب على الإرهاب، ففيما عارضت فرنسا وألمانيا السياسة الأمريكية كما سبقت الإشارة إليه، فإن الموقف البريطاني أعلن تأييده المطلق للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجعل من البريطانيين حسب بعض المحللين "أمريكيين أكثر من الأمريكيين أنفسهم".

فرغم أن دول الاتحاد الأوربي تواجه تهديدات مشتركة إلا أن هناك اختلافات كبيرة حول تحديد طبيعة هذه التهديدات ومصادرها، وتحديد طرق التعامل معها والوسائل الفاعلة لمواجهتها. ولهذا جاءت السياسات الأوربية الانفرادية لتترجم هذا الاختلاف. علما أن اتفاقية "شنغن" الخاصة بالتنقل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تجعل أمن الدول الأعضاء مترابط، فأي تهديد يمس دولة واحدة سيؤثر في تهديد أمن الدول الأخرى حتى ولو كانت غير متجاورة جغرافيا.

فهناك حالات واضحة من الانشقاقات الوطنية بشأن عدة قضايا دولية، وبالتالي تأكيد مبدأ الوطنية في السياسات الخارجية الأوربية. فمعظم الدول ليس لديها النية للتنازل عن مصالحها الخاصة، كما أنه لازال الوقت مبكرا للقول أن السياسة الخارجية والأمن "المشترك" موجودان بالفعل، فلا تزال هناك درجة كبيرة من الاختلاف بين السياسات الخارجية الوطنية وعدم القدرة على التعريف العملي للسياسة الخارجية الأوربية المستخدمة [7].

وبغض النظر عن اختلاف المواقف الأوربية، من الواضح أن فشل السياسة الخارجية يؤدي أحيانا إلى تجديد الجهود في التعاون. فقد باتت سياسة مكافحة الإرهاب الدولي تشكل نموذجا لمدى أهمية الدور الأوربي، يعتمد من خلالها هذا

الأخير المقاربة التكاملية للأمن. فالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول الأوربية ليس بالجديد حيث طرح في إطار المجلس الأوربي منذ السبعينيات من القرن العشرين، وقد وجدت معاهدات إقليمية تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه مثل المعاهدة الأوربية لقمع الإرهاب المبرمة سنة 1977، علما أن المعاهدات تعتبر أدوات فعالة نسبيا في مكافحة الإرهاب من خلال تشجيع المزيد من التعاون في قمع ووقف تمويل المنظمات الإرهابية [8].

ومع تطور الإتحاد الأوربي تبنى هذا الأخير مجموعة من الإجراءات في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أصبح الإرهاب حاليا جزءا من التهديدات المصنفة في إطار الإستراتيجية الأوربية للأمن التي تبناها المجلس الأوربي في ديسمبر2003، والتي عبرت عن مفهوم استراتيجي حول تحديد رؤية مشتركة للأمن الأوربي في مواجهة التهديدات الخارجية مع تقوية التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب[9].

ومواكبة مع المشاركة الأوربية خاصة بعد تفجيري مدريد ولندن، بدأ تطبيق عدد من الإجراءات الأمنية في الداخل الأوربي. "ولعل أبرز ما قدمه النموذج الأوربي نفسه عبر تاريخه المعاصر يتمثل أساسا في قناعته بأن الواقع السياسي والاجتماعي هو الذي يشكل بالأساس أي ظاهرة سياسية، وبالتالي فإن العنف السياسي لا ينظر إليه باعتباره فقط خيارا عقائديا وإنما هو بالأساس نتيجة واقع دفعه في كثير من الأحيان إلى أن يكون تقريبا الخيار الوحيد"[10].

لهذا يرى الإتحاد الأوربي أن هناك واقعا يتغذى منه الإرهاب سواء تعلق الأمر بالوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي الذي تعيشه بعض المجتمعات. فحسب الإتحاد هناك سببين جذريين لمعظم هذه التهديدات الأمنية حددها في[11]:

- الافتقار إلى التنمية الاقتصادية.
- غياب الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس يرى أغلب المحللين أن الإرهابيين هم ضحايا بيئتهم الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، لهذا لا يمكن مواجهة الإرهاب بسهولة بل يجب اعتماد استراتيجية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار هذه البيئة. فإستراتيجية ضد الإرهاب يجب أن تشمل وسائل ذات تأثير إيجابي، لهذا يجب أن تشمل الخيارات الأوربية المتوسطة والطويلة المدى ما يلي[12]:

- حل النزاعات، مثلا في الشيشان، وفي كشمير، وحتى الصراع العربي-الإسرائيلي لأنها تساهم بشكل أو بآخر في وجود الإرهاب.
- مساعدة البناء الشرعي لسلطة الدول، أو ما يعرف بـ "الدول الفاشلة"[13] التي تتسبب في وجود الإرهاب العابر للحدود.
- المساعدة التنموية وقضية العدالة، فليس كل الإرهابيين فقراء لكن الفقر يتطور من خلال التهميش.
- الحوار الثقافي أو حوار الحضارات، وهو مهم لأوربا كونها تضم مواطنين من أصول ثقافية مختلفة، لذا يجب أن يكون هناك تعايش بين الثقافات.

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن القوة العسكرية لا يمكنها أن تلعب دورا في مكافحة الإرهاب الدولي خاصة وأن هذا الأخير ليس له قاعدة واضحة أو إقليم معين ينطلق منه، كما أن أحداث سبتمبر أكدت بأن السياسة التي تركز حصرا على الوسائل العسكرية بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة لا يمكن أن تحقق الاستقرار أو تضمن الأمن. وبالتالي هناك آليات يمكن أن تفتح المجال أمام الإتحاد الأوربي للمشاركة في المسؤولية عن الأمن العالمي، أي في مواجهة التهديد الإرهابي بالوسائل غير العسكرية. وعليه باتت قضية ترسيخ الديمقراطية آلية من الآليات الأساسية التي يعتبرها الإتحاد الأوربي شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار وعاملا من عوامل تحقيق الأمن الدولي.

ثانيا: دور الإتحاد الأوربي في تشجيع الديمقراطية:

لقد أبدى الإتحاد الأوربي انشغاله منذ أوائل التسعينات بتشجيع الديمقراطية باعتبارها عنصرا أساسيا في سياسته الخارجية، إضافة إلى التركيز على الدفاع عن حقوق الإنسان والتعددية وسيادة القانون وذلك في إطار بنود الاتفاقيات مع الدول الأخرى.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم الديمقراطية حسب ما يراه الأوربيون تمتد جذوره في هوية الاتحاد الأوربي كمجتمع للقيم الديمقراطية، فقد صرح "فاليري جيسكار ديستان" في البرلمان الأوربي في 2005 أنه "من المؤكد أن أوروبا تفخر بأن أول تجربة ديمقراطية نشأت فوق أرضها وأن مجمل المفردات الديمقراطية العالمية تقريبا أخذت عن إحدى اللغات الأوربية"[14].

إضافة إلى أن معاهدة "ماستريخت" تأسست على مبادئ الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والمبادئ التي هي مشتركة للدول الأعضاء. وعليه اعتبر نظام حقوق الإنسان جزءا من مكافحة الإرهاب من خلال حماية البشر من انتهاك حقوقهم الأساسية في الحياة والكرامة والحرية خاصة وأن العمليات الإرهابية لا تعدو أن تكون انتهاكا للحقوق الإنسانية الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن[15]. وفي نفس السياق أكد مجلس العدالة والشؤون الداخلية الأوربي (JAI) في 6 و7 ديسمبر 2001 عن وجود توازن بين "ضرورة ردع التهديدات الإرهابية بفعالية وضمان الحريات والحقوق الأساسية"[16]. لهذا يعتبر الاتحاد نشر الديمقراطية استجابة للتحديات الأمنية الجديدة، وأن ترسيخها يعتبر أولوية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي للحد من ظاهرة الإرهاب الدولي معارضا في ذلك استعمال القوة لإدخال تغييرات ديمقراطية على بعض الأنظمة.

وبناء على هذا يرى الإتحاد الأوربي أنه يجب اعتماد مقاربتين لترسيخ الديمقراطية[17]:

أولا: المقاربة التنازلية (التغيير من الأعلى إلى الأسفل): موجهة نحو الحكومات ومؤسسات الدولة لإدخال سيادة القانون وفصل السلطات والمساءلة والحكم الراشد، إضافة إلى النخبة السياسية التي تلعب دورا مركزيا في تعزيز الديمقراطية.

ثانيا: المقاربة التصاعدية (التغيير من الأسفل إلى الأعلى): موجهة للمجتمع المدني من أجل تشجيع التغيير السياسي على المستوى الشعبي، وتأييد الجيل الأول من مشاريع المجتمعات المحلية ومشاريع للمهاجرين ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي تعاون المجتمع المدني وترقية الديمقراطية انطلاقا من القاعدة، أي استهداف المنظمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجمعيات والحركات المؤيدة للديمقراطية، فدينامية المجتمع المدني تكمن في التوعية السياسية للمواطنين.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن هناك عدة مبادرات تبناها الإتحاد الأوربي في مجال تعزيز الديمقراطية تتمثل في:

1.المبادرة الأوربية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان (European Initiatives for Democracy and Human Rights) بدعوى من البرلمان الأوربي سنة 1994، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في الدول الأخرى وتمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية، حيث تسمح بأن توجه الأموال مباشرة إلى ممثلي المجتمع المدني دون طلب موافقة البلدان الشريكة. ولقد أطلقت هذه المبادرة في 2005-2006 أربع أولويات محددة على النحو التالي[18]:

- تعزيز العدالة وسيادة القانون وتمويل التدابير المعنية للأداء الفعال للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها، وإلغاء عقوبة الإعدام وتعزيز الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان واستخدام الأموال من أجل تعزيز منظمات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ومكافحة التعذيب.
- تعزيز العملية الديمقراطية واستخدام هذه الأموال لتعزيز العمليات الانتخابية الديمقراطية وتعزيز أساس للحوار الديمقراطي في المجتمع المدني .
- تعزيز المساواة والتسامح والسلام والمساواة في المعاملة بين الأفراد، بما في ذلك الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، واحترام حقوق الشعوب الأصلية.

وكان الهدف من هذه المبادرة تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في جميع أنحاء العالم، خاصة في دول البلقان والدول المستقلة حديثا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا، هذه المناطق تعاني حسب الاتحاد اختلالا في نوعية الديمقراطية والحكم.

وإذا كانت هذه المبادرة تعكس الطابع العالمي للدور الأوربي، فإن هناك مبادرات أوربية إقليمية تشمل مجموعة من المشاريع الموجهة لمنطقة جنوب المتوسط، خاصة منطقة المغرب العربي والتي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الإتحاد الأوربي، من أجل تفعيل عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. ففي دراسة قام بها الباحث "لويس مارتينيز" أكد فيها على أن الديمقراطية أداة فعالة لمواجهة خطر الإرهاب، مشيرا في ذلك بأن الاستقرار يحتاج إلى تنفيذ إصلاحات ديمقراطية عميقة لإسناده، وحتى الإصلاحات الاقتصادية بدول المغرب العربي تفشل إن لم يكن وراءها قادة شرعيون "يحظون بالمصداقية كونهم منتخبون ديمقراطيا"[19]. ويرجح مارتيناز الخيار الديمقراطي مع تأكيد الأهداف المعلنة من طرف الإتحاد الأوربي انطلاقا من المحاور التالية[20]:

- فعالية الديمقراطية، باعتبارها الإطار السياسي الأقدر لمواجهة التهديد الإرهابي.
- ضرورة الديمقراطية بوصفها ممرا إجباريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي من أجل مواجهة البطالة، خاصة في صفوف الشباب والإستفادة من التغيرات الديمغرافية.
- تفوق الديمقراطية بصفتها اللاّزمة للخيارين السابقين، خاصة في مجال مكافحة الجريمة.
- دور الديمقراطية في ترقية التعاون والتكامل الإقليمي الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

وعلى هذا الأساس يبدو أن مسار العمل الأوربي حسب البعض، ينطوي على الانطلاق من العالمي لتحديد المحلي، أي من العام إلى الخاص، هذا شكل آخر من أشكال النظر في نشر الديمقراطية عبر العالم، وهو الخيار البديل الواقعي الجديد اليوم لكي يخوض "الحرب على الإرهاب"، إضافة إلى أنه السبيل الوحيد لجعل الديمقراطية مشروعا عالميا يشمل العالم كله بالفعل[21].

2.المبادرات الأوربية الإقليمية لتفعيل الديمقراطية:

من خلال ما سبق ذكره فإن الإتحاد الأوربي بحاجة إلى بناء محيط جواري مستقر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتعزيز أمنه الإقليمي، حيث باتت أوربا أمام خيارين: إما استيراد اللاأمن من جيرانها أو تصدير الأمن لهم، من خلال جملة من المشاريع كان الإتحاد قد طرحها ولا يزال في إطار ترقية وتعزيز التعاون مع الشركاء لمواجهة التهديدات "المشتركة" خاصة في منطقة المتوسط.

أ– مسار برشلونة (The Barcelona Process):

في ظل التطورات التي يشهدها العالم فإن كل التوازنات التي تحدث في منطقة المتوسط تؤثر حتما على أمن الاتحاد الأوربي، الأمر الذي جعله يسعى جاهدا من أجل التأثير في التطورات التي تشهدها هذه المنطقة بما يضمن مصالحه.
ويعتبر مسار برشلونة أو ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية من أهم المبادرات، والتي تم الإعلان عنها بعد انعقاد مؤتمر برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمبادرة من الاتحاد الأوربي، تشمل هذه المبادرة المحاور الثلاثة التي تغطي مجموعة كاملة من العلاقات بين الاتحاد الأوربي وجيرانه في الجنوب: الشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية.
وقد حاول الاتحاد الأوربي ربط الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة بالقيم الغربية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تمويل مشاريع محلية وإقليمية في إطار برنامج عمل MEDA1 (من 1995 إلى 2000)، والذي يتبع بـ MEDA2 (من 2000 إلى 2005)[22].
لذلك فإن الشراكة الأورومتوسطية تعكس إلى حد كبير البعد الأمني الشامل للاتحاد الأوربي، وبالتالي أصبحت مسألة فرض النموذج الديمقراطي وحماية الحريات الأساسية تحظى بأولوية المؤسسات الأوربية لاسيما البرلمان الأوربي، كما أن الدعم الاقتصادي الأوربي لدول جنوب المتوسط يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي بالمنطقة، ومنع امتداد نفوذ الحركات الإسلامية التي يتخوف الاتحاد الأوربي من إمكانية وصولها إلى السلطة. ولقد تم التأكيد مجددا سنة 2005 على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة المتوسط من خلال تعزيز التعاون أكثر قوة بما في ذلك إنشاء "آلية الحكم الراشد" [23]

هذا ما جعل الاتحاد الأوربي يطمح في أن يكون لاعبا عالميا، من خلال التركيز على النقاط ذات الاهتمام الأكبر للأمن الإقليمي، وهو ما يعتبر واحدا من التغيرات في السياق الاستراتيجي الدولي مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.

ب–سياسة الجوار الأوربي (The European Neighborhood Policy):

بعد عملية توسيع الاتحاد الأوربي سنة 2004 ليضم 10 دول، انتهج الاتحاد سياسة جديدة حيث أصبحت العلاقات مع دول الجوار الشرقية والجنوبية لأوربا على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية الأوربية. وقد سميت هذه السياسة "بسياسة الجوار الأوربي"، وبالتالي تحديد الدور الذي يجب أن يقوم به الاتحاد الأوربي في ترتيبات بناء الاستقرار والأمن الداخلي لهذه الدول[24]. وفي هذا الإطار اعتمد البرلمان الأوربي تقريرا يدعو لسياسة الجوار الأوربية لاستخدامها كأداة قوية لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون في البلدان المجاورة للاتحاد الأوربي، وبالتالي أصبحت سياسة الجوار الأوربي واحدة من أحدث سياسات الاتحاد الأوربي في إطار العلاقات الخارجية، حيث تدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلدان المجاورة لأوربا كوسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وتهدف سياسة الجوار هذه إلى تغطية أربعة مجالات عمل تتمثل فيما يلي[25]:

- تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تشجيع الإصلاحات الاقتصادية.
- تشجيع العمالة والتماسك الاجتماعي.
- التعاون في أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن وجهة النظر الأوربية فإن سياسة الجوار الأوربية توفر أساسا لبناء التزام متبادل بالقيم المشتركة مثل: "الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة السليمة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة"[26]. فسياسة الجوار الأوربية تركز على الاندماج الاجتماعي والإصلاح الديمقراطي في دول الجوار كجزء من إستراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز الأمن في البلدان المجاورة، إضافة إلى محاولة استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين نحو أوربا والحد من مفهوم الاغتراب. فمتطلبات الأمن تستدعي ترتيبات متعددة الأطراف وربما قد يفضي الإتصال بين هذه الدول إلى إنشاء ما أطلق عليه "كارل دويتش" Karl Deutsch "مجتمع أمن تعددي"، قائم على التوافق المشترك في القيم الأساسية في إطار من الترابط الأمني بين عدة دول.

ج–الإتحاد من أجل المتوسط (Union for the Mediterranean):

إن إصرار الاتحاد الأوربي على المساهمة في الترتيبات المتعلقة بمنطقة المتوسط جعله يتبنى مشروعا في 13 جويلية 2008 يكمل مشروع برشلونة، اقترحه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" تحت تسمية "الإتحاد المتوسطي" وبعد عدة تعديلات تم التوصل إلى صياغة بيان مشترك لقمة باريس حول "الاتحاد من أجل المتوسط"[27]، الهدف منه خلق إطار

للتعاون الجماعي بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وفي حقيقة الأمر هذا البيان الموقع من قبل 43 ممثلا هو نسخة عن بيان برشلونة، حيث يترجم التزاما حازما لصالح السلام والديمقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والاندماج الإقليميين، أي استمرار مسار برشلونة لكن بوسائل أخرى. ومن بين أهم ما تمت الإشارة إليه[28]:

- "التدابير العملية من أجل منع الانتشار النووي والمراكمة المفرطة للأسلحة التقليدية.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز "الديمقراطية والتعددية" وإلى "الإحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما فيها حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية"، وهنا يشار بشكل خاص إلى "دعم دور المرأة في المجتمع" و"احترام الأقليات" و"الحوار الثقافي".
- دعم عملية السلام الفلسطيني–الإسرائيلي والمفاوضات بين سورية وإسرائيل.
- إدانة الإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة، حيث يعلن الموقعون "تصميمهم على التنفيذ الكامل لقانون مكافحة الإرهاب" و"التأثير في العوامل التي تساعد على انتشار الإرهاب"، ويذكرون بأنهم يرفضون بالكامل محاولات ربط أي دين أو ثقافة، أيا كانا بالإرهاب".

هذه المشاريع تعكس من جهة أهمية التعاون الإقليمي بين دول البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة أخرى سعي الإتحاد الأوربي لتوظيف هذه المشاريع المختلفة وفق استراتيجية شاملة لمواجهة المشاريع الأمريكية مثل "الشرق الأوسط الكبير"، وبالتالي إبقاء المنطقة في دائرة نفوذه. وبطبيعة الحال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يطرح إعادة الهيكلة لعملية برشلونة التي تتطلع لخلق منطقة مشتركة للسلام والاستقرار والازدهار، فعلى سبيل المثال تحتاج أوربا إلى توفير الأمن من الهجرة التي لا يمكن السيطرة عليها من جنوب البحر المتوسط ومن امتداد تداعياتها الإقليمية التي يتمثل جزء منها في العنف نتيجة للفشل السياسي والاقتصادي.

ومن دون شك أن الإتحاد الأوربي سيستعد لتحضير مشروع بديل لإعادة صياغة خارطة سياسية إن لم نقل أمنية بمنطقة جنوب المتوسط إذا ما فشلت هذه المبادرات في تحقيق الأهداف الأوربية، خاصة وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد شكلت بيئة أمنية جديدة في الساحل الإفريقي، حيث بات هناك ما يعرف بـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". لهذا بات تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تشجيع الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الأمني، غير أن الهدف من هذا ليس خلق أنظمة ديمقراطية تشارك من خلالها مختلف فواعل المجتمع المدني، بقدر ما هو إيجاد أنظمة سياسية موالية، تحافظ على المصالح الأوربية بالمنطقة.

لكن المشكلة الرئيسية التي تواجه مستقبل السياسة الديمقراطية الأوربية، هل هناك توافق بين تحقيق الأمن وتشجيع الديمقراطية؟ أم أن هناك هدف يطغى على الآخر في السياسة الأوربية؟

تعتبر سياسات الإتحاد الأوربي استجابة منطقية للمشاكل الأمنية الحقيقية التي تشكلها المنطقة، فالإتحاد يرغب في أن يتصرف كقوة معيارية وقد يسعى كذلك إلى تعميم مشروع القيم التي يصفها بأنها عالمية، فالأوربيون يعيدون بشكل ما خلق مبدأ الكونية المحلية Cosmologie Locale و"المكسب الجماعي" الذي يشير إلى مجموع الحقوق والواجبات، فالإتحاد الأوربي يعمل وفق منطقه الخاص دون أن يكون مستقلا عن العالم، أي احترام المعايير والقواعد الخاصة التي تتوقف صلاحيتها عند حدوده[29].

والجدير بالملاحظة أن المعضلة الأمنية لا زالت تحكم العلاقات الأورومتوسطية، فالبعد الأمني متأصل في جميع المبادرات الأوربية الإقليمية، باعتبار الاتحاد الأوربي الممثل الوحيد المحلي لتعزيز الاستقرار في محيطه الإقليمي. هذا يتوقف بطبيعة الحال على قدرة الإتحاد الأوربي حتى في ضوء غياب سياسة أمنية أوربية مشتركة وفعالة على استيعاب المشاكل والتهديدات الإقليمية.

ثالثا: الآليات الأوربية لتعزيز الديمقراطية:

مما لاشك فيه أن الاتحاد الأوربي و لامتصاص العجز العسكري، يعتمد عدة وسائل من أجل إرساء الديمقراطية وللقضاء على الإرهاب الدولي، سواء كانت الوسائل سياسية أو اقتصادية. وتعتبر المساعدات الاقتصادية وما يرتبط بها من مشروطية سياسية من أكثر الأدوات المعتمدة من طرف الإتحاد الأوربي، والتي تشكل حسبه عوامل تحفيز للإصلاح السياسي تاركا التدخلات العسكرية كشكل من أشكال الإكراه لأنها تنتهك سيادة الدول المستهدفة. ويمكن تصنيف مختلف الأدوات في فئتين واسعتين للتأثير في السياسة الدولية، والمتمثلة أساسا في:

1. المساعدات الاقتصادية:

يعود الاهتمام الأوربي بمجال المساعدات الاقتصادية إلى فترة الستينات من القرن العشرين، من خلال الدور الذي كانت تقوم به الجماعة الأوربية، أي في منح المساعدات المالية والتقنية للدول النامية والتي تشهد إصلاحات هيكلية في الجانب السياسي والاقتصادي للمساهمة في تنميتها. ويعتبر الاتحاد الأوربي المانح الأول للمساعدات الدولية، حيث شكل في نهاية التسعينات حوالي 60% من مجموع المساعدات العامة للتنمية في العالم[30]. هذا ما يؤهل الاتحاد الأوربي للمساهمة بشكل فعال في الشؤون الدولية خاصة وأنه يعتبر قوة اقتصادية عالمية، ضف إلى هذا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تعتبر من الممثلين الفاعلين في صندوق النقد الدولي ومجموعة الثمانية (G8) والبنك العالمي. فالمساعدات الاقتصادية اعتمدها الاتحاد كوسيلة لتشجيع التحرر السياسي وتوطيد الديمقراطية في العديد من الدول وفي مناطق مختلفة من العالم خاصة لدول إفريقيا وجنوب المتوسط والشرق الأوسط، إضافة إلى دول شرق ووسط أوربا، وذلك عبر برامج مختلفة بهدف مرافقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الشريكة[31].
هذه المساعدات تتمثل في أشكال المساعدة التقنية والمالية، ويضاف إلى هذه الأداة مجموعة متنوعة من الخيارات لكيفية تعزيز الديمقراطية التي تنعكس في اختيار وتصميم وتطبيق أدوات مختلفة، هذه الخيارات الأساسية تتمثل فيما يلي[32]:

أ- الفاعل الداخلي المستهدف في النشاط.

ب- آلية التأثير لإحداث التغيير.

ج-إدراج نظام البلد المستهدف في تحديد وتحقيق جدول أعمال الديمقراطية وترويجها.

د- توازن القوة الداخلي.

وفي الواقع هذه المساعدات الأوربية جاءت لخدمة مصالح بعض الدول الأوربية، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة.

هذا يدل على أن الاتحاد الأوربي ومن خلال مجال المساعدات يحاول إقحام دوره في الشؤون العالمية، وفي كل ما يتعلق بالاستقرار والأمن الدوليين مع التركيز على البعد السياسي من خلال الحكم الراشد، وإبراز أن السلام والأمن والاستقرار من المتطلبات الأساسية للتنمية، حيث يؤكد على أن المساعدات الاقتصادية لا يمكنها أن تنمو وتستمر إلا في محيط سياسي واجتماعي مستقر محترم لحقوق الإنسان ودولة القانون ومبادئ الديمقراطية، وهو بهذا يسعى لتفعيل دوره على الساحة الدولية من خلال توظيف إمكانياته الاقتصادية.

وقد يميل البعض إلى الدور الإيجابي للاتحاد الأوربي في تعزيز وتشجيع الديمقراطية وحتى تغيير النظام، مثلما حدث في جنوب أوربا من خلال توفير الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي في كل من اليونان والبرتغال واسبانيا، فاحتمال عضوية الاتحاد الأوربي كان "حافزا قويا" للتغيير في هذه الدول من خلال توفير "بنية معقدة من الحوافز الاقتصادية والاجتماعية". كما تشكل النخب السياسية قوة ضغط من الخارج لتصميم القواعد والهياكل للأنظمة الديمقراطية[33].

ويأمل الاتحاد الأوربي أنه يمكن تقديم بعض الحوافز لمزيد من الإصلاح السياسي بالنسبة لبقية الدول الأوربية، لكن التحدي المطروح أمام الاتحاد الأوربي هو تعزيز مصداقيته كقوة "معيارية". فهل قضايا الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالفعل تعد أولوية في السياسة الأوربية؟

إن سياسة "الدمقرطة" يمكن أن تتحول أيضا ضد الاتحاد الأوربي إذا لم يكن قادرا على تنفيذها بشكل مقنع، فبرامج المساعدات كانت لها نتائج ضعيفة بالنظر إلى الأهداف المسطرة، وعلى سبيل المثال بين عامي 2003 و 2006الاتحاد الأوربي أنفق 5 مليار أورو في إطار عملية برشلونة، لكن معظم هذه الأموال أنفقت على برامج التنمية التقليدية المتمثلة في مشاريع البنية التحتية، وأنفق 10 مليون أورو فقط على دعم الإصلاح الديمقراطي[34].

وإذا قارنا بين الأقاليم في تعزيز الديمقراطية، فإنها تميزت بالتفاوت وهو ما يؤكد الإستراتيجية المتباينة فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، وبذلك يشكل هذا الاختلاف تحديا رئيسيا للبحث في مستقبل الدور الأوربي لتعزيز الديمقراطية. كما أن المساعدات الأوربية مرتبطة أساسا بشروط تسمح للاتحاد الأوربي بتعليق أو وقف التعاون تماما في حالة تعثر عملية الإصلاح في البلدان الشريكة أو في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، أي مدى احترام الدول الشريكة لحقوق الإنسان ومدى تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد.

2. المشروطية:

تعتبر المشروطية الأداة الأكثر استخداما فيما يتعلق بالجوانب الدولية، حيث تشير إلى ربط الفوائد المنظورة مثل الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية لتحقيق برنامج معين. في هذه الحالة يتوجب على الدولة المعنية النهوض بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، فسياسات الاتحاد الأوربي تتمحور حول مفهوم المشروطية السياسية التي ترتكز في مفهومها العام على ترسيخ الديمقراطية ولاسيما احترام حقوق الإنسان، حيث تبدو أكثر وضوحا في معايير "كوبنهاغن" للعضوية، إذ لعبت دورا إيجابيا في دفع الدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوربي للقيام بإصلاحات ديمقراطية .

وتستخدم المشروطية السياسية لممارسة ضغط مباشر على الآخرين، من خلال ما يعرف "بالجزرة" و"العصا" التي يعمل الاتحاد من خلالها على إقناع أو إجبار الدول على تبني سياسة معينة. وبالتالي فالمشروطية تعمل على تحليل التكاليف والفوائد والنتائج الديمقراطية من حساب عقلاني، أي تقديم المساعدة الاقتصادية للنخب والجماهير في الدول المستهدفة خاصة وأن الاتحاد الأوربي بإمكانه استخدام مجموعة متنوعة من الإغراءات أو العقوبات للتأثير على التطورات السياسية في الدول الأخرى[35].

وباختصار تعتبر المشروطية أداة رئيسية في سياسة الاتحاد الأوربي الخارجية، حيث يبذل هذا الأخير جهودا عديدة للتحول من القوة الاقتصادية في المقام الأول إلى فاعل دولي هام على الساحة الدولية. وقد تكون هذه المشروطية إيجابية من خلال المساعدات أو سلبية من خلال العقوبات .

فالإتحاد الأوربي طوّر مجموعة من السياسات والتي تضم كل من دول القارة الأوربية وكذلك حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي في جوهرها مشروطية إيجابية، كما أن نفوذ الإتحاد الأوربي محدد أكثر في عمليات التحول الديمقراطي المحلي، إضافة إلى أن الحوافز الاقتصادية والسياسية البديلة المدرجة في سياسة الجوار الأوربية لا تزال متواضعة نسبيا، وأن الاتحاد الأوربي ليس مستعدا لتحريك بنود المشروطية السلبية تجاه البلدان غير الديمقراطية والتي تخترق حقوق الإنسان[36].

لكن السؤال المطروح هنا: ما هي الحدود المحتملة لدور الاتحاد الأوربي للمساهمة في إرساء الديمقراطية؟

لا بد من الإشارة هنا إلى **أن** الاتحاد الأوربي بات يمثل أحد اللاعبين الرئيسيين في مجال تعزيز الديمقراطية، وهو من دون شك تطور هام في سياق نهج سياسة خارجية مشتركة، ورغم أن دوره لا يقارن بالدور الأمريكي على الساحة الدولية، إلا أنه **يمثل** نموذج أكثر وضوحا في نشر الديمقراطية من النموذج الأمريكي الذي يسعى لفرض نمطه الديمقراطي على العالم كجزء من الهيمنة العالمية. وكان لدور الاتحاد الأوربي المتنامي على الأقل في جواره المباشر قد حقق نوع من القبول من خلال استخدام "القوة الناعمة". وما يزيد من أهمية هذا الدور أنه أكثر مرونة من الولايات المتحدة الأمريكية في اختيار الأدوات، فالإتحاد قادر على جلب البديل لمفهوم "الحرب على الإرهاب" بمبدأ "التعاون الإقليمي"[37].

يبدو أن الخيارات الأوربية حول قضية الديمقراطية الأوربية ووفقا لمتغير الدور، مرتبطة بضرورة تناسق السياسة الخارجية الأوربية، فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بإمكانها أن تؤثر على السياسة الخارجية من خلال دورها في مؤسسات الاتحاد وبالتالي صنع القرار. لكن من ناحية أخرى لا بد من التذكير على أن هناك مجموعة أدوار في السياسة الخارجية الأوربية، فالإتحاد الأوربي يتأثر بسلوك دوله الأعضاء وفقا لأدوار كل منهم، وسوف يتأثر أكثر بتصورات سياستهم الخارجية الوطنية التي تؤكدها مواقفهم المتباينة. فالتحدي الذي يواجهه الاتحاد هو العمل بوسائل متعددة في إطار سياسة خارجية مشتركة، وزيادة تحسين دوره العالمي من خلال تنفيذ إستراتيجية واضحة خاصة فيما يتعلق بأهمية ترقية وتشجيع الديمقراطية.

فدور الاتحاد الأوربي في الترويج للديمقراطية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو فوق الوطني، يتعين عليه أن يعطي أولوية قصوى لإرساء الديمقراطية ودعم الممثلين الديمقراطيين وفقا لذلك، باعتبارها عامل تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي تحقيق الأمن الدولي. لكن الاتحاد الأوربي يعطي الأولوية لاعتبارات أمنية قصيرة الأجل ومن الواضح أن دوره كعامل أمن يفوق دوره المعياري الداعي لترسيخ الديمقراطية[38].

بمعنى أن الاتحاد الأوربي يسعى لهندسة المشهد السياسي في بعض المناطق خاصة في جنوب المتوسط وذلك لاعتبارات أمنية محضة، وعلى هذه الخلفية يمكن القول أن الإدراك الأمني الأوربي بشكله الحالي، أصبح أكثر تركيزا على خلق بيئة أكثر أمنا في محيطه الجواري مع ربطها بإستراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية حفاظا على مصالحه الحيوية.

خاتمة:

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول أن إستراتيجية الاتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب الدولي بل وحتى تحقيق الاستقرار السياسي في عدة دول تبقى بطيئة وغير واضحة، أوّلا: كونه يفتقد إلى بنية مؤسساتية فعالة وسياسة خارجية مشتركة، ثانيا: رغم وجود عدة مبادرات وإن اختلفت شكلا إلا أنها تتفق من حيث المضمون لتؤكد المصالح الأوربية. فلا يجب إهمال الأهداف الخفية التي يسعى الإتحاد الأوربي لتحقيقها، حيث يحاول استثمار قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق مصالحه خاصة في منطقة جنوب المتوسط، إذ لا يقتصر الدور الحقيقي للإتحاد الأوربي في تشجيع الديمقراطية وتوسيع رقعة الإصلاح السياسي وإنما يمتد إلى الإبقاء على الوضع الراهن بدول المنطقة. فالسؤال المطروح: ألا تشكل الديمقراطية في الدول النامية عامة وفي الدول المغاربية خاصة تهديدا للمصالح الأوربية؟

فالإتحاد الأوربي مثله مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد مبدأ الكيل بمكيالين، من جهة يتحالف مع الأنظمة التي في نفس الوقت يتهمها بالدكتاتورية، ومن جهة يدين بعض الأنظمة التي تهدد مصالحه بوصفها دول إرهابية مع العلم أن الدول الأوربية احتضنت لوقت طويل "جماعات إرهابية". فقد أشار "صامويل هانتنغتون" في كتابه "الموجة الثالثة" إلى أن دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي مرتبط باعتبارات مصلحية، حيث يرى أنه:" قد تقوم عناصر أجنبية بالإطاحة بالنظم الديمقراطية، أو تمنع الدول من التحول إلى الديمقراطية"[39].

ونتيجة لهذا، ورغم أن الديمقراطية باتت خيارا استراتيجيا تمليه الظروف الدولية الجديدة، إلا أنها ليست الخيار الأمثل لمكافحة الإرهاب الدولي. حيث يجمع أغلب المحللين على أن هذا التهديد لا يستمد وجوده فقط من عامل غياب الديمقراطية، وإنما من غياب مؤسسات القانون الدولي التي يتوجب عليها حماية الدول الضعيفة من استغلال القوى العظمى.